الاثار الاقتصادية لانسحاب بريطانيا من الاتحاد الاوربي

The economic impact of the withdrawal of Britain from the European Union

م.د.مهند خليفه عبيد المحمدي أ.د .نـــزار ذيـــاب عســـاف

قسم الاقتصاد – كلية الادارة والاقتصاد – جامعة الفلوجة

mhand_almhmdy@yahoo.com dr _nazar54@yahoo.com

المستخلص:

تهدف الدراسة عن الآثار الاقتصادية المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي. فاقتصاد المملكة المتحدة لن يتأثر بين عشية وضحاها. ولكن إذا ما حدث ذلك، ستقوم الحكومة البريطانية في المرحلة المقبلة بالتفاوض على شروط دخول الشركات البريطانية إلى سوق الاتحاد الاوربي الموحدة. ومع ذلك، ونظرا لاختلال ميزان القوى الاقتصادية بين الجانبين، فإن من شبه المؤكد أن تكون الشروط هذه المرة أقل ملاءمة للشركات البريطانية مقارنة بالوضع الراهن. ويتوجب على المملكة المتحدة في الوقت ذاته، إعادة التفاوض حول شروط توسع الشركات البريطانية خارج أسواق الاتحاد الاوربي. وستواجه الشركات على أي حال فترة طويلة من عدم الاستقرار. وقد يقوم بعضها بإعادة تقييم عملياتها فيما بين المملكة المتحدة وبقية دول الاتحاد الاوربي

Abstract:

This study examines the economic implications of Britain's exit from the EU. The UK economy will not be affected overnight. If this happens, however, the UK government will negotiate the conditions for UK companies to enter the EU market. However, given the imbalance of economic power between the two sides, it is almost certain that the conditions this time are less appropriate for British companies compared to the status quo. At the same time, the UK should renegotiate the terms of expansion of British companies outside EU markets. Companies will face a long period of instability anyway. Some may reassess their operations between the UK and the rest of the EU.

مقدمة:

انسحاب بريطانيا من الاتحاد الاوربي سيترك اثارا اقتصادية وسياسية مختلفة سواء على بريطانيا او على دول الاتحاد ، وقد تباينت ردود الافعال داخلياً بين مؤيد ومعارض سواء على مستوى النخب السياسية ام المواطنين وخارجياً كانت ابرز ردود الافعال من دول الاتحاد الاوربي، وتفاوتت وجهات النظر والتحليلات داخليا وخارجياً ازاء نوع وحجم الاثار الاقتصادية والسياسية التي يمكن ان يتركها خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي ، ومن المعلوم ان مثل هذا القرار الذي اتخذته الحكومة البريطانية لم يأتي من فراغ فقد اصبحت قواعد اللعبة السياسية في المملكة المتحدة في السنوات الـ 25 الماضية واضحة، حيث أصبح حزب العمال الذي اقترح خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي في أوائل ثمانينات القرن الماضي، من أكثر المؤيدين للاستمرار بالاتحاد الاوربي. في حين أصبح المحافظين الذين كانوا من أكبر الداعمين للانضمام إلى الاتحاد الاوربي في سبعينات القرن الماضي أكثر عدائية. ومع صعود حزب استقلال المملكة المتحدة المعارض للبقاء بالاتحاد، وازدياد حدة المعارضة داخل حزب المحافظين ، تعهد كاميرون بضرورة اجراء استفتاء ثاني على عضوية بريطانيا في الاتحاد الاوربي في حال فوز حزبه بأغلبية ساحقة في الانتخابات العامة في بريطانيا في

2015، وهو ما حدث فعلاً ، وعلى اثر هذا الاستفتاء تحدد موقف بريطانيا بشكل نهائي في الانسحاب من الاتحاد الاوربي على عكس ما كانت ترغب فيه معظم دول الاتحاد ولعل ما يسترعي انتباهنا في هذا الموضوع اهمية دراسة وتحليل ردود الافعال المختلفة والاثار الاقتصادية والسياسية التي قد ترتبت عليه والتحديات المستقبلية التي تواجه الاتحاد في ظل هذا الانسحاب ، لاسيما ان الاقتصاد البريطاني يعد من اكبر الاقتصادات في أوربا والعالم.

اهمية البحث: يستمد البحث اهميته من خلال التعرف على اهم الاثار الايجابية والسلبة التي التي سيتركها خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي من الجانب الاقتصادي والسياسي وما له من اثار على منظومة الاتحاد الاوربي.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث ما مدى حجم الاثار الاقتصادية لانسحاب بريطانيا من الاتحاد الاوربي على الاقتصاد البريطاني اولا والاقتصاد لدول الاتحاد الاوربي ثانيا .

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من ان انسحاب بريطانيا من الاتحاد الاوربي ستنتج عنه اثار اقتصادية ايجابية على بريطانيا وبالمقابل يتعرض الاقتصاد الاوربي الى اثار سلبية اقتصادية.

هدف البحث:

ويهدف هذا البحث ،الى دراسة نشأة الاتحاد الاوربي ، وتحليل واقع المنظومة الاوربية من خلال الاطلاع على مؤسسات الاتحاد الاوربي الدستورية ، ومكونات القوة الاوربية وعناصرها، والتحديات الداخلية والدولية التي تواجه الاتحاد ومستقبله في ظل الانسحاب البريطاني من الاتحاد.

منهجية البحث: يهدف البحث الى التحقق من فرضية البحث حيث تم تقسيم البحث الى قسمين القسم الاول : يتناول الاطار– النظري، والقسم الثاني يتناول الاطار التحليلي ويتلخص بتحليل الاثار الاقتصادية لانسحاب بريطانيا من الاتحاد الاوربي .

المبحث الاول

الاتحاد الاوربي (النشاة، شروط الانضمام ،المثلث الاداري، العلاقات التجارية)

1-1نبذه مختصرة عن تكوين الاتحاد الاوربي:

ان الوحدة الاوربية لم تكن وليدة السنوات القريبة انما تمتد كمحاولات وارهاصات إلى قرون عدة سابقة وتدخل في هذا الإطار المحاولات السلمية أو العسكرية لتوحيد أوروبا، اذ تعاظمت هذه المحاولات بعد الحرب العالمية الأولى. فالوحدة الاوربية هي أولا وًقبل كل شيء، مشروع فكري تبلور في أذهان مفكرين وحكماء وفلاسفة ورجال قانون ومصلحين اجتماعيين، قبل أن يتحول إلى مشروع سياسي تسهم في بنائه مؤسسات وحكومات وقطاع كبير من النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول الاوربية.(نافعة ،2004:ص3)

وقد احدثت تجربة التكامل والاندماج الاوربي ، تغيراً هاماً في الجغرافية السياسية لأوروبا بل كانت من اهم وابرز التجارب الاندماجية في العالم ، بسبب النجاح الكبير الذي حققه الاتحاد الاوربي فيما بعد، وبشكل خاص على الصعيد الاقتصادي . اذ تتوفر في دول الاتحاد مقومات دينية وثقافية واقتصادية وتاريخية وسياسية خاصة ومميزة ، كان لها الدور الكبير في تشكيل تكتل إقليمي مشترك ومنظومة أوروبية موحدة ، كما أن هذه التجربة، كان من الممكن ان تلهم بعض الدول ذات المصالح المشتركة والمقومات الوحدوية للاندماج في أماكن أخرى من العالم وعلى الرغم من الخلافات التاريخية والحروب الدموية التي خاضتها الشعوب الاوربية فان مصالحها ومستقبلها المشترك حتم عليها ان تتخلى عن تلك الخلافات وتتجه نحو الوحدة او الاتحاد (الهواري،2000:ص75).

فالاتحاد الاوربي ليس بدولة، وإن كان نظامه السياسي والقانوني يتسم ببعض السمات والخصائص التي لاتوجد إلا في الدول الفدرالية والكونفدرالية، ولا هو بمنظمة دولية حكومية،

عامة أو متخصصة، وإن كان نظامه السياسي والقانوني يتسم ببعض السمات والخصائص التي لا توجد إلا في المنظمات الدولية الحكومية، ولا هو بالطبع منظمة دولية غير حكومية، لأنه كيان دولي حكومي نشأ باتفاق إرادي بين الدول والحكومات. (نافعة،36:2004)ومن الامور التي ينبغي الاشارة اليها ، هو أن خارطة أوروبا أعيد رسمها للمرة الأولى، ليس بناء على رغبات السياسيين أو بواسطة القوة العسكرية، وإنما من خلال عملية ديمقراطية تحتاج إلى موافقة الشعوب في كل الدول والمراحل فهناك تمييز واضح لدى دول الاتحاد الاوربي بين مستويات عدة للعلاقة مع الاتحاد، هذه المستويات هي: (**بتلر،37:2003)**

1- مستوى الدول الاوربية المؤسسة والتي أنشأت الجماعة الاوربية من منطلق الإيمان بمبادئ الديمقراطية الليبرالية والانتماء للفكر الغربي بصفة عامة. والتي تسعى إلى تحقيق وحدة ذات أبعاد اقتصادية فيما بينها، وفقا لما نصت عليه ديباجة اتفاقية روما لعام.(١٩٥٧).

2- مستوى الدول الاوربية التي انطبقت عليها الشروط العضوية الكاملة، واكتسبت العضوية في الاتحاد بمرور الزمن.

3- مستوى الدول الاوربية بالمعنى الجغرافي والحضاري العام، وإن كان لايحق لها الانضمام للجماعة بسبب افتقادها أو افتقارها لبعض شروط العضوية.

4- مستوى الدول غير الاوربية التي يتم التعامل معها من خلال مواد الانتساب بهدف تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية، كدول العالم الثالث بصفة عامة.

5- مستوى الدول غير الاوربية والتي يمكن إقامة علاقات معها قد تتسع أو تتعمق لما هو أبعد من مجرد الانتساب، بما يمكن أن يترتب على هذه العلاقات من حقوق والتزامات متبادلة.

2-1 شروط الانضمام الى الاتحاد الاوربي

لم يضع الإتحاد الاوربي بادىء الأمر اي شروط إضافية لإنضمام الدول المرشحة للعضوية ما عدا الشروط العامة التي تم تبنيها في الإتفاقيات المؤسسة للإتحاد. لكن الفرق الشاسع في المستوى الإقتصادي و السياسي بين دول أوروبا الوسطى والشرقية ودول الإتحاد دفع مجلس الإتحاد الاوربي في (١٩٩٣) ليضع ما يعرف شروط (كوبنهاغن) وهي:(**زرنوفة**،84:2000)

1- شروط سياسية: على الدولة المترشحة للعضوية أن تتمتع بمؤسسات مستقلة تضمن الديمقراطية و على دولة القانون أن تحترم حقوق الإنسان و حقوق الاقليات.

2- شروط إقتصادية: وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على اقتصاد السوق و قادر على التعامل مع المنافسة الموجودة ضمن الإتحاد.

3- شروط تشريعية: على الدولة المترشحة للعضوية أن تقوم بتعديل تشريعاتها و قوانينها بما يتناسب مع التشريعات و القوانين الاوربية التي تم وضعها و تبنيها منذ تأسيس الإتحاد. (**الإتحاد الاوربي**، ويكيبديا الموسوعة الحرة:

http://ar.wikipedia.org/wiki.) وانطلاقا من هذه الرؤية فإن الاتحاد الاوربي هو نتيجة لعملية تعاون واندماج بدأت عام 1951 مابين ست دول. وبعد حوالي خمسين عاما وست موجات من الإضافات هناك الآن (27) دولة عضو ا فِي الاتحاد الاوربي. ولكن كمصطلح بدأ استخدام "الاتحاد الاوربي" حين اجتمعت الدول الاثنتى عشرة الأعضاء، في مدينة ماستريخت الهولندية في (1992/2/7)، ووقعت على ما سمية(اتفاقية ماستريخت Maastricht Treaty) للوحدة الاوربية ، بجوانبها النقدية والاقتصادية والسياسية، والتي دخلت حيز التنفيذ في (1993) واعتبرت من أهم الاتفاقيات الاوربية ، بسبب ما دعت إليه من وحدة سياسية واقتصادية أوروبية ، الامر الذي جعلها اكثر سعه من السوق الاوربية الذي كان موجودا من قبل . وابرمت الاتفاقية بعد توحيد ألمانيا ، وبروزها كقوة اقتصادية بعد أن استكملت اعادة توحيد أراضيها . ووجدت ألمانيا وبتشجيع من فرنسا أنه لا بد من استكمال البناء الاوربي وفقا لمستجدات الظروف الدولية الجديدة ، وبخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، وانتهاء الحرب الباردة . وعقدت الدول الأعضاء في السوق الاوربية ، مؤتمر قمة في ماستريخت ، لوضع التعديلات النهائية لمعاهدة روما والتوقيع على الاتفاقية الجديدة للوحدة الاوربية . ووضع إطار جديدا لتدعيم الاندماج في ثلاث مجالات رئيسية ، هي : الوحدة الاقتصادية والنقدية لأوروبا ، وتحقيق الوحدة السياسية الداخلية الاوربية ، و في مجالات السياسة الخارجية والأمنية .(**سعيد،1994 : ص 23)**

3-1 المثلث الاداري للاتحاد الاوربي

يشكل مايعرف بالمثلث الاداري الذي يتكون من ثلاثة أجهزة إدارية " وهي مجلس الإتحاد الاوربي، المفوضية الاوربية والبرلمان الاوربي. تتناول البنية التنظمية للاتحاد وتبين هذه الأجهزة الأساسية مهامها وصلاحياتها بالاضافة الى الاجهزة الاخرى الساندة ، اذ لعبت مؤسسات الاتحاد دوراً مهما في تقوية بنية الاتحاد وتطوره ، وأصبحت تشكل نواة لنظام سياسي ديمقراطي متكامل ، مع ما كان من محاولات للفصل بينهما لتحقيق الرقابة المتبادلة . إذ يوجد برلمان منتخب بشكل مباشر من قبل الاوربيين في الدول الأعضاء ، يمثل السلطة التشريعية ، ويستطيع محاسبة المفوضية وسحب الثقة منها ،

ومحكمة تشكلت من 15 قاضيا ، وتتمتع بالاستقلال عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، واحكامها ملزمة وواجبة التنفيذ . كما يوجد جهاز للمحاسبة يلعب دوراً مهما في الرقابة على الموارد المالية والنفقات . (نافعة،**2002 ، ص 84 .)**

وسنتطرق في هذا المجال الى الاجهزه الاساسية وما هي مهامها وصلاحيتها فضلا عن الاجهزه الاخرى التي تسندها

1- مجلس الاتحاد الاوربي:

يقوم المجلس بتمثيل مصالح الدول الأعضاء على المستوى الاوربي. ويتكو ن من ممثل واحد لحكومة كل بلد عضو ، و لا يجو ز للدول الأعضاء أن توفد موظفين حكوميين، مهما علت مراتبهم الوظيفية، لتمثيلها في اجتماعات هذا المجلس، وإنما يتعين عليها إيفاد ممثلين سياسيين من مرتبة الوزراء، وفي الغالب يكون هذا الممثل وزير الخارجية. ورئاسة المجلس بالتناوب بين الأعضاء مدة ستة أشهر، ويعقد المجلس اجتماعاته غالباً في (بروكسل) حيث توجد لجنة من الممثلين الدائمين مهمتها تحقيق وتنفيذ ما يعهد إليها من أعمال من المجلس. (

ابو عامود ،2000:ص77) ويعد هذا المجلس من اهم الاجهزة الاوربية في الاتحاد الاوربي ومن جانب اخر يضم مجلس الاتحاد الاوربي مؤسستين رئيستين على المستوى الاداري وهي: (كمال،نهرا،132:2001)

1- مجلس الشؤون العامة: الذي يجتمع على مستوى وزراء خارجية الدول الأعضاء، ويقوم بتنسيق السياسات الخارجية للدول الأعضاء.

٢. المجالس المتخصصة: تجتمع على مستوى الوزراء الفنيين، ومن أهمها مجلس وزراء المالية، ومجلس وزراء الزراعة، وتتولى مجالات محددة مثل السياسات المالية أو الزراعية.

يكفل المجلس التنسيق بين السياسة الاقتصادية العامة للدول الأعضاء. ويحدد أسس السياسة الأمنية والسياسة الخارجية المشتركة ويعمل على تنفيذها. بالنيابة عن الاتحاد الاوربي ويقوم المجلس بعقد اتفاقيات دولية بين الاتحاد وبين دولة أو أكثر أو مع المنظمات الدولية. ويقوم بتنسيق نشاطات الدول الأعضاء ويتخذ الإجراءات المتعلقة بالقضايا الجنائية في مجال التعاون البوليسي والقضائي. وتتولى الدول الأعضاء الرئاسة بالتناوب مدة ستة أشهر وفقا لنظام محدد سلفا (من شهر يناير حتى شهر يونيو ومن شهر يوليو حتى شهر ديسمبر)

يتم التصويت في المجلس إما بالإجماع أو بالغالبية المؤهلة وذلك بحسب المجال الذي ينتمي إليه الموضوع المصوت عليه. اذ تملك كل دولة عضوة في المجلس عدد ا مَن الأصوات يتناسب مع عدد سكانها، كما يتم زيادة عدد الأصوات المخصصة للدول الصغيرة لخلق نوع من التوزان مع الدول الكبيرة. فعلى سبيل المثال وحين كان عدد الأعضاء (٢٥) دولة، كان عدد الأصوات الكلي(٣٢١) صوتا موزعة على (٢٥) دولة حيث يتطلب لنجاح التصويت بالأغلبية المؤهلة إلى (٢٣٢) صوتا أي بنسبة تعادل (٧٢،٢٧ %) من الأصوات. كما يتطلب أيضا موافقة اغلبية الدول الاعضاء وأن يشكل سكان هذه الدول الموافقة مجتمعة ما يعادل (٦٢ %) على الاقل من سكان الاتحاد.(سليم ،637:2004)

2-البرلمان الاوربي:

يشكل البرلمان الاوربي مظهراً مهاً من مظاهر الديمقراطية في اوربا وهو في الحقيقة انعكاساً ، ومع أن سلطاته اقل من سلطات البرلمانات الوطنية ، إلا أنه يمثل السلطة التشريعية في الاتحاد ، ويضم 625 عضواً ويشرف البرلمان على مراقبة أداء المفوضية الاوربية ومناقشة التقرير السنوي للمفوضية . ويخضع رئيس المفوضية وأعضاؤها لتقييم البرلمان عند تعيينهم في مناصبهم . كما يستشير المجلس الوزاري الاوربي البرلمان في بعض القضايا المهمة وفي إقرار الميزانية. وبعد اتفاقية ماستريخت ، توسعت وظيفة البرلمان الاوربي ، حيث أنيطت به مهمة إنشاء اللجان للتحقيق في حالات سوء الادارة أو انتهاك قوانين الاتحاد . وقبل عام 1979 ، كان يتم اختيار أعضاء البرلمان من برلمانات دول الاتحاد ، ولكن بعد هذا التاريخ بدأ انتخاب أعضاء البرلمان الاوربي بشكل مباشر من المواطنين ، على أساس حصص معينة لكل دولة حسب الكثافة السكانية فيها(محمود ، 123:1994). يتكون البرلمان بموجب معاهدة نيس من ٧٣٢ مقعدا موزعة على الدول الأعضاء بشكل يتناسب مع عدد سكانها. يفرض عدد المقاعد المحدد لكل دولة على

النواب من الدول المختلفة التجمع ضمن تيارات بحسب انتماءاتهم السياسية الحزبية. يتم التصويت وفق مبدأ الأغلبية. يحدد البرلمان الاوربي نظامه الداخلي بنفسه، ويختار في منتصف كل دورة انتخابية رئيسا و(١٤) نائبا للرئيس، فضلا عن خمسة مراقبين ماليين، كما يحدد ويشكل اللجان البرلمانية، الدائمة والمؤقتة، وكذلك لجان التحقيق. ويضع النظام الخاص بتحديد عدد المجموعات البرلمانية وطريقة تشكيلها، وهو نظام يتوقف بطبيعة الحال على نتائج الانتخابات في كل مرة وكما تفرزه من تشكيلات الأحزاب الفائزة. (عفيفي،56:1995).

2- **المفوضية الاوربية:**

تهتم المفوضية الاوربية ومقرها بروكسل بمصالح الإتحاد الاوربي ككل، مما يفرض على المفوضين الإلتزام بذلك بغض النظر عن جنسيتهم والدول التي ينتمون إليها. تمثل الذراع التنفيذي للإتحاد الاوربي، وتتكون من رئيس يتم اختياره من جانب الدول الأعضاء ومفوضون من الدول الأعضاء الذين هم من كبار المسؤولين السياسيين، وهم مسؤولون عن سياسة الإتحاد الاوربي كافة، وتتمتع المفوضية باستقلالية تامة اذ تمثل مصالح الإتحاد الاوربي بصرف النظر عن جنسيات أعضائها. تمتد مدة عمل المفوضية الاوربية إلى خمسة أعوام وهو ما يتطابق مع الدورة التشريعية للبرلمان الاوربي ولكن بفارق ستة أشهر. ويشترك رئيس المفوضية الاوربية مع رؤساء الدول. والحكومات الأعضاء في اجتماعات المجلس الاوربي نصف السنوية(الصوص،2012:ص405). يقوم بتمثيل الاتحاد في مؤتمر القمة السنوي لمجموعة الدول الصناعية الثمانية الكبرى. أضفت كل من اتفاقية ماستريخت واتفاقية امستردام مزيدا من الشرعية والديمقراطية على المفوضية الاوربية. ويتم التصويت في المفوضية على اساس الأغلبية اذ يحق لكل دولة عضو في الإتحاد بموجب معاهدة **نيس** تعيين مفوض واحد. (ابو شرار،2013:ص55) وللمفوضية صلاحيات ومهام رئيسة منها:

1- مراقبة تنفيذ أحكام الإتفاقيات وقرارات الأجهزة الاوربية.

2- إستخدام السلطات الممنوحة لها كسلطة تنفيذية وخاصة فيما يتعلق بإدارة صناديق الإتحاد الاوربي التمويلية الرئيسة.(**نوفل**، 2010:ص128) 3-. تضع مقترحات للقوانين الجديدة في الاتحاد الاوربي وتعرضها على البرلمان والمجلس. 4-يمكنها التصرف ضد منتهكي القانون، ومقاضاتهم أمام محكمة العدل إذا دعت الضرورة.

5-. تقوم المفوضية بوصفها الهيئة التنفيذية للاتحاد الاوربي بتطبيق القرارات السياسية والتفاوض حول الاتفاقيات الدولية للتجارة والتعاون. (فرج ،2009:ص39)

6- المفوضية الاوربية ملتزمة بتقديم كل ما يتصل بحساباتها للبرلمان الاوربي و يشرف الجهاز الاوربي للمحاسبات على أوجه إنفاق الأموال الخاصة بالميزانية المشتركة.

7- تتعاون المفوضية بشكل وثيق مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية وكذلك مع لجنة المناطق وهما المؤسستان الاستشاريتان للاتحاد الاوربي حيث تطلب مشورتهما في معظم الشؤون القانونية. وهناك بعض التجارب او التكتلات الاقتصادية في ظل المنظومة الاوربيه التي لها تاثر مباشر على الاتحاد الاوربي منها:

1-4السوق الاوربية المشتركة:

ظهرت في النظام الاقتصادي العالمي العديد من تجارب التكامل الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية وما تمخضت منها من نتائج سياسية واقتصادية ، فهناك العديد من تكتلات الاقتصادية في البلدان الرأسمالية واخرى في

الدول الاشتراكية فيما شهدت الدول النامية شكل اخر من اشكال التكتل والتكامل الاقتصادي ولما كانت تجربة السوق الاوربية المشتركة من التجارب المهمة من الناحية الاقتصادية والسياسية فان دراستها بنظره تحليلية لها اعظم اثر في مسار التجارة الدولية.

لقد نشأ الاتحاد الاوربي الحديث على أساس اعتبارات سياسية واقتصادية، والتي جاءت في رؤية مؤسسي الوحدة الاوربية، وهما،(Robert Schumann, Jean Monnet) وهما اللذان كانا يعتقدان أن التكامل الاقتصادي بين فرنسا وألمانيا ممكن عن طريق إنشاء سوق مشتركة حقيقية في الفحم والحديد والصلب، مما يشكل الدعامة لبناء مصالح اقتصادية مشتركة والتصدي للعداوة التاريخية وإبطال الحروب بين هاتين الدولتين. وقد نشأ التحالف التجاري الاوربي بين ست دول بإخضاع صناعتي الفحم والحديد في هذه الدول إلى سلطة موحدة، تسمى السلطة الاوربية الموحدة للفحم والحديد، والتي أنشئت العام 1951 . وهذا من اولويات هذا التكتل بناء المصالح الاقتصادية للحيلولة دون أن تستخدم أي من الدول الاوربية الأعضاء في هذا التكتل مواردها الطبيعية مثل الفحم والحديد لأغراض التصنيع العسكري أو غيرها. وقد انيطت بهذه السلطة صلاحيات فرض حصص للإنتاج وتحديد الأسعار الدنيا والأسعار العليا وتعزيز القوانين الوطنية للمنافسة الحرة. ومنذ ذلك الوقت توصل الاتحاد الاوربي إلى إنشاء سوق أوروبية موحدة في العام 1992 . ومنذ منتصف عام 2004 ، توسع عدد الدول الأعضاء في الاتحاد الاوربي من 15 دولة عضو إلى 27 دولة عضو حالياً(جمال الدين زروق،2011،ص3).

اذ انشئت هذه السوق في عام 1958 وضمت مجموعة من الدول الاوربية ، وكانت نواتها ست دول هي بلجيكا ، هولندا ، لوكسبرغ، فرنسا ، المانيا ،ايطاليا واصبحت فيما بعد قوة فاعلة على المستوى الدولي بعد انضمام بريطانيا ،اسبانيا ،السويد، الدنمارك ،النرويج ، سويسرا ،النمسا، البرتغال ، اليونان وكذلك استيعابها لعدد من دول الكتلة الشرقية السابقة مثل بلغاريا ورومانيا . وقد كانت الاسباب السياسية بالدرجة الاساس العامل الرئيس في ظهور هذا التجمع الى حيز الوجود ، وتعود الاسباب والمبررات التي انتجت هذا التجمع لاسيما اوروبا كانت قد واجهت العديد من التحديات السياسية قبل واثناء الحرب العالمية الثانية وهذا لايعني ان الدوافع الاقتصادية اقل اهمية لاسيما بعد ان فقدت الدول الاوربية العديد من اسواقها ومستعمراتها وما اصاب القطاعين المدني والعسكري وتوالي العجز في ميزان المدفوعات ومنافسة القوتين روسيا وامريكا في مجال الانتاج واكتساب الاسواق الحديثة ، وظهور العملاق الياباني والذي اثر على اوروبا حتى الوقت الحاضر بشكل لايمكن تقديره ولسنوات عديدة قادمة(الصوص،2012،ص65)

اهداف السوق الاوربية المشتركة:

تمثلت اهداف السوق الاوربية المشتركة بما يلي: (ابو شرار ،2013،ص403).

1- حماية سوق منتجات الدول الاوربية المشتركة فيه صناعية كانت ام زراعية من منافسة منتجات العالم الخارجي المثيله وذلك بوضع تعرفة كمركية موحدة وحمائية مما يقلل من فرص التهديد لاسواق هذه الدول بالنسبة للسلع المشابهة من منتجات السوق الاوربي .

2- الحاجة الماسة للسوق الاوربي الى استيراد المواد الخام التي تتوفر لديها والتي لا تشكل موقفاً تنافسياً لمنتجاتها وهي بهذا تسعى الى ربط البلاد المنتجة لهذه المواد بالسوق ، ليس لضمان بقاء هذه البلاد تحت سيطرتها فحسب .بل لفتح اسواق هذه البلاد امام منتجاتها .

ولتحقيق هذه الاهداف هناك بعض الاجراءات التي قامت بها هذه الدول منها(الصوص،2012،ص66):

1- الغاء الحواجز الكمركية تدريجيا بين الدول الاعضاء على حركة انتقال السلع والخدمات بينهما.

2- توحيد التعريفة الكمركية للدول الاعضاء على الواردات لهذه الدول من العالم الخارجي وقد اخذ بالحسبان ان تكون التعريفة الكمركية مخفضة على الواردات من المواد الخام والسلع نصف مصنعة .

3- الغاء قيود الواردات بين الدول الاعضاء والحصص اي ان الحصص مفتوحة لجميع دول السوق دون تخفيض لاي منها .

4- الوصول الى سياسة اقتصادية وتجارية مشتركة بين جميع الاعضاء وبالتالي الوصول الى مرتبة اعلى في التكامل .

5- الغاء الحواجز والعقبات امام انتقال عنصري العمل وراس المال.

6- انشاء بنك استثماري اوروبي.

7- تبني سياسة زراعية تكاملية مشتركة .

1- 5 العلاقات التجارية بين الاتحاد الاوربي والتجمعات الاقليمية:

بلغت حصة التجارة البينية للاتحاد الاوربي (سواء من جانب الصادرات أو الواردات) نحو 66 في المائة من إجمالي تجارته الخارجية في عام 2015 . كما حقق الاتحاد الاوربي زيادة في التبادل التجاري فيما بين الصناعات الاوربية الأمر الذي يمكن اعتباره نوعاً من زيادة التجارة في قطاع السلع ،(Intra-Industry Trade) المصنعة ويشكل الاتحاد الاوربي الحديث بدوله الأعضاء (27) أكبر مصدر في العالم حيث تبلغ قيمة الصادرات إلى خارج الاتحاد الاوربي 1,928 مليار دولار كما في عام 2015 ، وأن حصتها في الصادرات العالمية تشكل حوالي 15.9%. ويعتبر الاتحاد الاوربي أيضاً أكبر مستورد في العالم، إذ تبلغ قيمة الواردات (من خارج الاتحاد) 2,300 مليار دولار، وحصتها في الواردات العالمية في عام 2015 نحو 18.3 % (منظمة التجارة العالمية WTO). كما في الجدول (1)

جدول (1)

مساهمة التجارة البينية في التجارة الإجمالية لتجمعات اقتصادية عام 2015

التجمعات	الصادرات البينية	الواردات البينية	الحصة في الصادرات	الحصة في الواردات	الصادرات خارج التجمع	الواردات خارج التجمع	الحصة في الصادرات الإجمالية (%)	الحصة في الواردا
الاتحاد الاوربي(27)	3,99	3,99	67.4	63.5	1,928	2,30	32.6	36.5
مجلس التعاون لدول الخليج	31	16.0	6.0	6.2	486.3	324.	94.0	95.3
منطقة التجارة الحره العربية الكبرى	86.5	77.5	8.3	11.1	961.2	620.	91.7	88.9
رابطة دول	42	44	15.1	17.1	237	214	85.3	82.9
رابطة دول آسيان(ASEAN)	252	229	25.5	24.4	737	709	74.4	75.6

المصدر :منظمة التجارة العالمية(International Trade Statistics2015)*التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام2015*

وفي جانب السياسة التجارية للاتحاد الاوربي، وخاصة في شقها الزراعي، فإن حصيلة الرسوم الجمركية المستوفاة في إطار الاتحاد تنفق على البرنامج الزراعي للاتحاد، والذي يمنح الدعم المباشر للمنتجين الزراعيين في داخل الاتحاد، بالإضافة إلى دعم الصادرات الزراعية. كما يعتبر نظام المواصفات الفني العالي الذي يطبقه الاتحاد الاوربي على الواردات الصناعية غير الاوربية(Sanitary and Phytosanitary Measures) ، والإجراءات الصحية والحجر الصحي المفروضة على الواردات الزراعية، ان هذه الوسائل والأساليب أدت إلى تحويل التجارة لصالح الدول الأعضاء في الاتحاد الاوربي وعلى حساب تجارتها مع بقية دول العالم البنك الدولي، ولذلك، فإن مدى نجاح الاتحاد الاوربي في الإسهام في دعم الرفاهة الاقتصادية (GEP)العالمية، وخاصة فيما يخص دعم الرفاهة الاقتصادية لشركائه التجاريين من الدول النامية، يعتمد على مدى تحرير السياسة الزراعية وإزالة القيود الكمية أمام السلع المصنعة المستوردة من الدول غير الأعضاء فيها ومنها الدول النامية.

المبحث الثاني

الأثار الايجابية والسلبية المحتملة لانسحاب بريطانيا من الاتحاد الاوربي

2-1 الاثار المباشرة وغير المباشرة على اقتصاد بريطانيا

كانت وجهات النظر لكل من المتحمسين والمعارضين لخروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي، مبنية بالدرجة الاساس على المبرر الاقتصادي، أي ان تلك الآراء كانت تبنى على اساس التكاليف والارباح التي ستُترتب على الحدث .

بمعنى ان احداهم يجد أن الخروج من الاتحاد الاوربي سيترك اثار سلبية على الاقتصاد البريطاني الامر الذي يبرر الدعوة الى الابقاء على بريطانيا كعضو فاعل في الاتحاد الاوربي وهو بذلك يستند على تحليلات ومعطيات معينة تدعم وجه نظره ، وبالعكس من ذلك يرى دعاة الخروج من الاتحاد انه سيترك اثاراً ايجابية على الاقتصاد البريطاني ، وبالتالي يمكن القول ان هناك من يؤيد الخروج من الاتحاد ومن يعارضه وهؤلاء هم من بين الشعب البريطاني نفسه بل ومن الحكومة البريطانية ايضاً .

ومن جانب اخر نجد ان لهذا الامر انعكاساته المختلفة على الدول الاخرى وبخاصة دول الاتحاد الاوربي ، وهم كذلك منقسمون في تقييمهم لهذا الحدث واثاره الاقتصادية والسياسية على دول الاتحاد والدول الاخرى ، ولكن ما يميز هذا الموقف ان الراي الغالب كان ينظر الى الحدث على انه سيترك اثاراً سلبية على اقتصادات دول الاتحاد الاوربي وهو امر لا يتعدى ايضاً المعطيات الاقتصادية اي حسابات الكلفة والارباح اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً (الجبوري،2016،ص3-4).

وفي هذا الاطار فقد تفاوتت تصريحات العديد من المسؤولين سواء في بريطانيا ام في دول الاتحاد الاوربي بل وفي دول اخرى ، فقد صرح رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون ان الاتحاد الاوربي اصبح اكثر تدخلاً وتقييداً لحياة الاوربيين ، وبذلك فانه يشكل عباً عليهم . اما وزير المالية البريطاني جورج اوزبورن فقد اكد ان الخروج من الاتحاد الاوربي يمكن ان يؤدي الى تطبيق موازنة طوارئ تؤدي الى زيادة في الضرائب وخفض النفقات لتقليل فجوة العجز التي تقدر بقيمة 30 مليار جنيه استرليني واذا كانت هذه تصريحات مسؤولين من داخل بريطانيا فان هناك تصريحات من خارج بريطانيا تعكس راي اخر اذ اعلن المكلف بمهام رئيس وزراء اسبانيا (ماريانو راخوي) ان خروج بريطانيا من

الاتحاد الاوربي سيلحق ضرر بالاقتصاد الاوربي بل وصفه بانه كارثة واعرب عن امله بان يكون تصويت البريطانيون لصالح البقاء في الاتحاد الاووربي وهذا ما لم يتحقق اذا كان التصويت لصالح خروج بريطانيا .

فيما اكدت دراسة صادرة عن منظمة (برتلسمان ستيفتونج) وهي منظمة بحثية المانية ان الاقتصاد الالماني سوف يتكبد **خسائر تتراوح قيمتها من 6.2 مليار جنيه استرليني و 41 مليار جنيه استرليني فيما اذا خرجت بريطانيا فعلاً من الاتحاد الاوربي .**

اما ايرلندا و لوكسنبورك وبلجيكا ومالطا وقبرص فانها سوف تواجه هي الاخرى خسائر جراء خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي وفي فرنسا تصدو النواب وهم من اليمين الفرنسي المتطرف في تصريح لهم في 17/ حزيران 2016 ان موضوع خروج بريطانيا ووجود قوى مؤيده لهذا الحدث مؤشرا قويا لدينامية الشعوب واعتبرت ان لدا فرنسا اسباباً تفوق الاسباب التي انطلق منها البريطانيين للخروج من الاتحاد الاوربي على حد قولها موشيرةً الى اهمية ان تجري جميع الدول مراجعة علاقاتها بالاتحاد الاوربي **(مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية**،2016،ص10).

2-2الاثار المباشرة وغير المباشرة على اقتصادات الاتحاد الاوربي

تتمثل رغبة الاتحاد الاوربي في عدم خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي في انها تنظر الى حجم الاقتصاد البريطاني على مستوى العالم ومدى اهميته في رفع مستوى الاقتصاد الاوربي، إذ يُعد الاقتصاد البريطاني من اكبر الاقتصادات في العالم –بناءً على بيانات البنك الدولي– إذ يحتل المرتبة السابعة اقتصادياً في عام 2011 بعد اقتصاد كل من امريكا والصين واليابان والمانيا وفرنسا والبرازيل، ثم احتل مرتبة البرازيل أي اصبح في المرتبة السادسة في عاميّ 2012 و2013، ثم بلغ المرتبة الخامسة في عاميّ 2014 و2015 بعد كل من امريكا والصين واليابان والمانيا، وهذا يعني انه اقتصاد متقدم ومستمر بالتقدم. وتمثل بريطانيا 16% من القوة الاقتصادية للاتحاد الاوربي، كما ان سكان بريطانيا يشكل 13% من سكان الاتحاد، وعدد السكان يفيد في توفير الايدي العاملة للاتحاد وخصوصاً اذا ما علما ان الايدي العاملة البريطانية ماهرة.

كما وان معدلات النمو الحقيقي للاقتصاد البريطاني قد ارتفعت من 1.9% في عام 2010، 2.9% في عام 2014، وبالمقابل نلاحظ ان معدلات النمو الحقيقي لمنطقة اليورو التي تتكون من 17 دولة وهي جزء من الاتحاد الاوربي الذي يتكون 28 دولة، قد بلغت نسبتها 2.0% في عام 2010، 0.9%،كما في عام 2014وهذا يعني ان الاقتصاد البريطاني ينمو بوتيرة اسرع من الاقتصاد الاوربي وخصوصاً منطقة اليورو، ليس هذا فحسب بل ان نمو منطقة اليورو آخذة بالانخفاض من 2.0% عام 2010 إلى 0.9% عام 2014 في حين ان نمو بريطانيا ارتفع من 1.9% في عام 2010 إلى 2.9%، في عام 2014أي ان الاقتصاد البريطاني ينمو بأكثر من ثلاثة اضعاف نمو منطقة اليورو، فلو انسحبت بريطانيا من الاتحاد الاوربي ستؤثر على قوته الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الاوربي وعلى المستوى العالمي(**.دوغلاس ويبر ،2016،ص1)**

ان زيادة النمو الاقتصادي الأوربي –الذي يعاني من الانخفاض حالياً يعني زيادة في انتاج السلع والخدمات الاوربية في السنة الواحدة، التي تتطلب المزيد من الايدي العاملة البريطانية من اجل انتاجها، وفي نفس الوقت يحتاج الاقتصاد الاوربي مزيد من الاسواق لتصريف منتجاته الفائضة عن الحاجة المحلية وخاصةً اسواق بلدان الاتحاد الاوربي وخصوصاً السوق البريطاني على اعتبار ان سكان بريطانيا يحتل المرتبة الثانية بعد المانيا ضمن الاتحاد، فهو يبلغ 64.96 مليون نسمة الذي يشكل تقريباً 13% من سكان الاتحاد الاوربي البالغ 508.5مليون نسمة في 2015، وان بريطانيا تحتل المرتبة الخامسة اقتصادياً على مستوى العالم من ناحية، وهي احد اعضاء الاتحاد الاوربي وبالتالي تكون هناك انسيابية في حركة السلع والايدي العاملة من الاتحاد واليها من ناحية اخرى، ولهذا فخروج بريطانيا يمثل خسارة الاقتصاد الاوربي للسوق البريطانية.

ومن جانب اخر تعد بريطانيا شريكاً تجارياً مهماً بالنسبة للاتحاد الاوربي، إذ تشكل الصادرات الاوربية لبريطانيا 3% من الناتج المحلي الاجمالي في المتوسط ما بين 2010 و2014، كما ان 50% من الصادرات البريطانية تذهب الى دول اوربا، واقل من 5% تجري الشركات البريطانية عمليات تجارية مع الاتحاد الاوربي، وبالعموم سيتأثر الاقتصاد الاوربي في حال خروج بريطانيا من الاتحاد. وجدير بالذكر ان الميزان التجاري يتمتع بفائض تجاري لصالح الاتحاد الاوربي، أي ان الاتحاد الاوربي يصدّر لبريطانيا أكثر مما يستورد منها، ويقدر حجم الفائض بـ 56 مليار جنيه استرليني، فنمو الاتحاد الاوربي يتأثر سلباً في حال خروج بريطانيا من الاتحاد وبالتالي فانه ليس من مصلحة الاتحاد وضع حواجز جمركية بل الافضل له عقد اتفاقيات تجارية معها.

من جانب اخر تخسر موازنة الاتحاد الاوربي 9 مليار جنية استرليني سنوياً عند خروج بريطانيا من الاتحاد، اذ ان بريطانيا تدفع 19 مليار جنيه وتحصل على 10مليار جنيه عبر قنوات مثل دعم الزراعة، ولكن اذا ارادت بريطانيا الوصول الى السوق المشتركة فعليها ان تستمر في دفع التعويضات للاستفادة من هذه الميزة، التي تصل الى 3.5 مليار جنيه استرليني تقريباً، وعلى هذا النحو تخسر موازنة الاتحاد 5.5 مليار جنيه استرليني.

كما يمكن ان يجعل خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي، الاقتصاد الاوربي معرضا للانهيار في المستقبل بسبب ان البلدان الاخرى سترغب بالانسحاب من الاتحاد كما فعلت بريطانيا عندما صوت الشعب البريطاني على الخروج من الاتحاد الاوربي وخصوصاً اذا ما لاحظت البلدان الاخرى ان بريطانيا بعد انسحابها من الاتحاد قد تطورت وتقدمت بشكل افضل مما كانت عليه سابقاً ضمن الاتحاد، وهذا ما يدفع بالسوق الاوربية الموحدة الى حالة من الفوضى**(مركز الفرات للتنمية والدراسات ،2016،ص12)**.

بناءً على ما تقدم يمكن القول، ان الافضل لبريطانيا هو الخروج من الاتحاد لكسب المزايا الايجابية حتى لو تضمن الخروج بعض المزايا السلبية، مادامت الايجابية افضل واكبر، وبالمقابل ينبغي على الاتحاد الاوربي التعاطف مع بريطانيا والاستجابة لشروطها من اجل عدم خروجها لمصلحة الطرفين، وفي ظل اصرار الشعب البريطاني على الخروج ينبغي عقد المزيد من الاتفاقيات التجارية بين الطرفين لضمان استمرارية الفوائد، وخصوصاً للاتحاد الاوربي. كماتعد المملكة المتحدة آخر المنضمين للاتحاد الاوربي. وقد ساهمت القناة الإنجليزية، التي يبلغ عرضها 32 كم عند أضيق نقطة ، من تجنيب البلاد لأي غزو أواحتلال أجنبي لما يقرب الـ 1000 سنة. ابتعدت المملكة المتحدة عن الصراعات في القارة الاوربية وتدخلت فقط في الحالات التي حاول فيها نابليون في فرنسا والنازيين في ألمانيا الإمبريالية، من بسط سيطرتهم كقوة واحدة بهدف الهيمنة على القارة الاوربية.

طمحت المملكة المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، مع تحالفها الوثيق مع الولايات المتحدة ورابطة "الكومنولث"، لأن تلعب دورا كدولة مستقلة. واستطاعت في البداية من البقاء خارج "الجماعة الاوربية للفحم والصلب" التي تأسست في عام 1950، و "المؤسسة الاقتصادية الاوربية" التي تأسست عام 1957. ولكن غيرت رأيها مع مرور الوقت لأسباب اقتصادية، وقد اعترض الرئيس الفرنسي شارل ديغول الذي كان وقتها في السلطة، على دخولها لمرتين في ستينيات القرن الماضي**(عمر الشوبكي،2001،ص1)**.

وعند دخول المملكة المتحدة للاتحاد الاوربي بنهاية المطاف في 1973 بعد تنحي ديغول، ظلت عضوا غير فاعل. أعادت حكومة العمال الجديدة التفاوض على شروط انضمام المملكة المتحدة في 1974–1975 ودعت لاستفتاء شعبي صوت بالأغلبية لصالح البقاء في الاتحاد بنسبة الثلثين إلى الثلث. على الرغم من ذلك بقيت العلاقات بين المملكة المتحدة والاتحاد الاوربي متوترة، كما كان واضح من الصراع الذي استمر أكثر من عشر سنوات على مساهمتها في ميزانية الاتحاد الاوربي (والذي تم حله في قمة تاريخية في فونتين بلو عام 1984).

بعد نهاية الحرب الباردة، وفي الوقت الذي بدأت فيه بقية دول الاتحاد الاوربي بالتقارب والاندماج سياسياً، استمرت المملكة المتحدة بكونها عضو غير ناشط . واختارت الخروج من منطقة اليورو والشنغن وبالتالي من البنود السياسية والاجتماعية من معاهدة ماستريخت. وتم طرد الجنيه بشكل غير رسمي من نظام النقد الاوربي في 1992، الذي كان قد دخله في 1989 – الأمر الذي دفع حكومة المحافظين في ذلك الوقت إلى اعتباره نوعا من أنواع الإهانة (حتى ان وزير الخزانة الذي سبق وأن أيد دخول بريطانيا نظام النقد الاوربي في ثمانينات القرن الماضي نايجل لوسون، أصبح فيما بعد أكبر الداعين لخروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي).(**حسين طلال 2009 ، ص 626)** .

ومن الدوافع السياسية التي دفعت بريطانيا للخروج من الاتحاد هو تغير قواعد اللعبة السياسية في المملكة المتحدة في السنوات الـ 25 الماضية. اذ أصبح حزب العمال الذي اقترح خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي في أوائل ثمانينات القرن الماضي، من أكثر المؤيدين للاستمرار بالاتحاد الاوربي. في حين أصبح المحافظين الذين كانوا من أكبر الداعمين للانضمام إلى الاتحاد الاوربي في سبعينات القرن الماضي أكثر عدائية. ومع صعود حزب استقلال المملكة المتحدة المعارض للبقاء بالاتحاد، وازدياد حدة المعارضة داخل حزب المحافظين ، تعهد كاميرون بضرورة اجراء استفتاء ثاني على عضوية بريطانيا في الاتحاد الاوربي في حال فوز حزبه بأغلبية ساحقة في الانتخابات العامة في بريطانيا في 2015، وهو ما حدث فعلاً.

وقد كانت نتائج الاستفتاء انذاك غير مؤكدة. اذ كانت معظم استطلاعات الرأي تشير الانقسام في الشارع حول خروج بريطانيا أو بقائها في الاتحاد الاوربي، لم يتخذ أكثر من نصف الناخبين البريطانيين قرارهم بالكيفية التي سيصوتون فيها. فحقيقة أن كاميرون لا يزال انذاك في مرحلة مبكرة من البرلمان الجديد، وأنه إلى جانب الآخرين المؤيدين للاستمرار أكثر شعبية ومصداقية من خصومهم الداعين لخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الاوربي، وبهذا ستحسب نقطة لصالحه. وكان يتوقع وحلفاؤه دعم قطاع الأعمال الذي سيركز على الآثار السلبية على الاقتصاد البريطاني وسوق العمل في حال خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي.

من جانبه اعتمد طرف المعارضين لبقاء بريطانيا في الاتحاد، على دعم معظم الصحف المحلية ذات الشعبية الكبيرة في المملكة المتحدة، وحزب الاستقلال والعديد من الناشطين بحزب المحافظين. وقد يكون لوقع مثل هذه الأحداث تأثير على الاتحاد الاوربي، كحدوث أزمة جديدة بشأن خروج اليونان من منطقة اليورو، أو استمرار وتفاقم أزمة اللاجئين، والتي من شأنها أن تزيد من الصورة السلبية للاتحاد الاوربي في المملكة المتحدة وتعزز الدعوات لخروجها منه(**أحمد ،2016،ص17)**.

في حين ان الآثار المترتبة على خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي كبيرة. فاقتصاد المملكة المتحدة لن يتأثر بين عشية وضحاها. ولكن إذا ما حدث ذلك، ستقوم الحكومة البريطانية في المرحلة المقبلة بالتفاوض على شروط دخول الشركات البريطانية إلى سوق الاتحاد الاوربي الموحدة. ومع ذلك، ونظرا لاختلال ميزان القوى الاقتصادية بين الجانبين، فإن من شبه المؤكد أن تكون الشروط هذه المرة أقل ملاءمة للشركات البريطانية مقارنة بالوضع الراهن. ويتوجب على المملكة المتحدة في الوقت ذاته، إعادة التفاوض حول شروط توسع الشركات البريطانية خارج أسواق الاتحاد الاوربي. وستواجه الشركات على أي حال فترة طويلة من عدم الاستقرار. وقد يقوم بعضها بإعادة تقييم عملياتها فيما بين المملكة المتحدة وبقية دول الاتحاد الاوربي.

وفي 2016/8/5 اظهر مسح اقتصادي هبوطا حاداً في سوق العمل في بريطانيا بعد استفتاء خروجها من الاتحاد الاوربي وانخفاض عدد الوظائف الدائمة التي اعلنت عنها شركات التوظيف باسرع وتيره منذ ايار 2009(www-aleqt-com)

وعموما يمكن القول ان التداعيات السياسية المترتبة على خروج المملكة المتحدة من الاتحاد أكبر من التداعيات الاقتصادية. ومن المؤكد أن يصوت غالبية الاسكتلنديين على بقاءها في الاتحاد الاوربي، في حين سيصر الحزب الوطني الاسكتلندي على إجراء استفتاء جديد على استقلال اسكتلندا – والذي من المتوقع أن ينتهي بحصولها على الاستقلال مما سيؤدي لتفكك المملكة.

ومن المحتمل ان تكون تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد مدمرة، ففي الوقت الذي تتراجع فيه قوة أوروبا على الصعيد الاقتصادي والمالي والعسكري والدبلوماسي في العالم. سيفقد ثاني أكبر أعضاءه من حيث الكثافة سكانية، وثاني أكبر اقتصاد، والقوة العسكرية الأكبر من حيث الإنفاق كما قد يسبب خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوربي ذعراً لحلفائها في جميع أنحاء العالم، والذي تقوده الولايات المتحدة الداعمة لاستمرار عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الاوربي. ولكن سيريح منافسي الاتحاد الاوربي، وفي المكانة الأولى فلاديمير بوتين رئيس روسيا. **.(دوغلاس ويبر، 2016،ص15).**

والصورة عند منتصف الطريق تدعو الى القلق اذ يشجع خروج بريطانيا من الاتحاد حالات التفكك في الاتحاد، واثارة النزاعات الرامية الى للانفصال و إطلاق العنان لسلسلة من ردود الأفعال التي من شأنها أن تدفع الدول الأعضاء إلى اتخاذ قرار الانسحاب. في نهاية المطاف وفي أسوأ الحالات، قد يؤدي إلى انهيار اليورو، وتفكك السوق الاوربية، وإضعاف قوة أوروبا على صعيد العالم، واتخاذ العلاقات الدولية في أوروبا منحناً عدائياً .

الاستنتاجات:

1- ان الاقتصاد البريطاني من اكبر الاقتصادات أوربياً وعالمياً وينمو بأكثر من ثلاث اضعاف نمو منطقة اليورو، فلو انسحبت بريطانيا من الاتحاد الاوربي ستؤثر على قوته الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الاوربي.

2- ان نمو الاقتصادي الأوربي –الذي يعاني من الانخفاض حالياً يعني زيادة في انتاج السلع والخدمات الاوربية والتي تتطلب المزيد من الايدي العاملة البريطانية ، وفي نفس الوقت يحتاج الاقتصاد الاوربي مزيد من الاسواق لتصريف منتجاته الفائضة عن الحاجة المحلية.

3- ان الميزان التجاري يتمتع بفائض تجاري لصالح الاتحاد الاوربي، أي ان الاتحاد الاوربي يصدّر لبريطانيا أكثر مما يستورد منها، ويقدر حجم الفائض بـ 56 مليار جنيه استرليني، فنمو الاتحاد الاوربي يتأثر سلباً في حال خروج بريطانيا من الاتحاد وبالتالي فانه ليس من مصلحة الاتحاد وضع حواجز جمركية بل الافضل له عقد اتفاقيات تجارية معه.

4- خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي يعني حرمان الاقتصاد الاوربي من الصدارة على مستوى العالم وفقدان هيبته وقلة ثقة المستثمرين فيه، كما يعني ايضاً زيادة القيود على انتقال الاشخاص والسلع والخدمات التي تنتقل الى بريطانيا.

5- خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي، قد يجعل الاقتصاد الاوربي معرضا للانهيار في المستقبل بسبب ان البلدان الاخرى سترغب بالانسحاب من الاتحاد كما فعلت بريطانيا .

التوصيات:

1- من الافضل لبريطانيا هو الخروج من الاتحاد لكسب المزايا الايجابية حتى لو تضمن الخروج بعض المزايا السلبية.

2- ينبغي على الاتحاد الاوربي مراعاة موقف بريطانيا والاستجابة لشروطها وبما يقلص حجم الاثار السلبية اقتصادياً وسياسياً على الطرفين.

3-ينبغي عقد المزيد من الاتفاقيات التجارية بين الطرفين لضمان استمرارية الفوائد، وخصوصاً للاتحاد الاوربي..

4-يجب على بريطانيا ان تجد لها اسواق اخرى كالهند او الخليج العربي او نقل بعض صناعاتها اليها ومن المحتمل ان تدعم الاقتصاد الهندي وكشريك مع الهند مستقبلا ليكون منافسا للاسواق الاوربية ولتحقيق قدرات تنافسية تمييزية

المصادر:

1- نافعة، حسن، (2004) الاتحاد الاوربي والدروس المستفادة عربياً، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، .

2- الهواري، أنور ، (2000) الاتحاد الاوربي ، تساؤلات عربية ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، العدد 141 ، اكتوبر.

3- نافعة ،حسن ،(2004) الإتحاد الاوربي والدروس المستفادة عربياً (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية.

4- نك بتلر، (2003) الإتحاد الأكمل في المستقبل مجلة السياسة الخارجية Foreign Policy. النسخة العربية تصدر عن دار الوطن في الكويت، ع/ يناير/فبراير .

5- زرنوفة ،صلاح سالم،(2000) توسيع عضوية الاتحاد الاوربي: الواقع والتحديات،مجلة "السياسة الدولية القاهرة) . مركز الأهرام ، ع/ ١٤٢ ، السنة/ ٣٦ ، أكتوبر.

6- الإتحاد الاوربي، مأخوذة من موقع "ويكيبيديا الموسوعة الحرة http://ar.wikipedia.org/wiki.

7- عميرة ،محمد سعيد ،(1994) واقع وافاق ماستريخت ، عمان.

8- نافعة، حسن ،(2002) أوروبا في مطلع القرن الجديد : القضايا والافاق، مؤسسة عبد الحميد شومان ، عمان .

9- أبو عامود، محمد سعد(2000) البناء المؤسسي للإتحاد الاوربي، مجلة ،السياسة الدولية، القاهرة ،مركز الاهرام،ع/142.

10- كمال ،محمد مصطفى ،وفؤاد ،نهرا ،(2001) صنع القرار في الاتحاد الاوربي والعلاقات العربية الاوربية ، مركز د ا رسات الوحدة العربية ، بيروت.

11- السيد سليم، محمد (2004)تطور السياسة الدولية في القرن التاسع عشر والعشرين، القاهر دار الفجر للنشر والتوزيع.

12- فيهي، أماني محمود ،(1994) " الوحدة الاوربية بيف متطلبات الاندماج وعوائق السيادة " مجلة السيادة الدولية ، العدد 1 /نيسان القاهرة.

13- عفيفي، هشام ،(1995) الإتحاد الاوربي، (القاهرة: منشورات الغالي .

14- نوفل ،أحمد سعيد (2001)" متحدون في التنوع: الإتحاد الاوربي بين القدرات و التحديات "، المجلة العربية للعلوم السياسية، ربيع

15- محمد فرج،انور(2009) ، السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الاوربي تجاه الشرق الاوسط اعلان برشلونة انموذجا، مجلة الدراسات الدولية، بغداد العدد 39.

16- مقلد ، حسين طلال،(2009) محددات السياسة الخارجية والأمنية الاوربية المشتركة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية– المجلد 25 – العدد الأول– .

17- ابوشرار،علي عبد الفتاح،(2013) الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، عمان :دار المسيرة للنشر والتوزيع .

18- الصوص ، شريف علي،(2012) التجارة الدولية الاسس والتطبيقات .عمان :دار اسامة للنشر والتوزيع.

19- زروق ،جمال الدين (2011) دراسات اقتصادية عن صندوق النقد العربي.

20- الجبوري ،حامد حسين ، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية.

21- عمرو الشوبكي ،http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/SB2K25.HTM

22- مقلد ،حسين طلال ،(2009) محددات السياسة الخارجية والأمنية الاوربية المشتركة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية– المجلد 25 – العدد الأول.

23- **دوغلاس ويبر**،(2016) الاقتصادية جريدة العرب الدولية.